

"دور المجتمع المدني في تفعيل السياسات اللغوية في دول المغرب العربي" The role of civil society in activating linguistic policies in the Arab Maghreb countries.

عاشور لكوشة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

تاريخ النشر

2020-12-31

تاريخ القبول

2020-09-11

تاريخ الإرسال

2020-01-27

ملخص الدراسة:

نعالج من خلال دراستنا هذه العلاقة القائمة بين المجتمع المدني و السياسات اللغوية في دول المغرب العربي، حيث يعتبر المجتمع المدني الركيزة الأساسية لإرساء الديمقراطية و تفعيل المشاركة السياسية من خلال الجمعيات و مختلف فعاليات و نشاطاته المختلفة، ففي المغرب العربي يتباين نشاط وفعالية المجتمع المدني من دولة إلى أخرى في رسم و تفعيل السياسات اللغوية التي تعبر عن الخيارات الواعية في رسم العلاقة بين اللغة و المجتمع من خلال اختيار السلطة السياسية لغة رسمية للدولة. فالهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة إبراز الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في رسم و تفعيل السياسات اللغوية في الدول المغاربية من خلال النشاطات و الفعاليات التي تعمل على تطوير اللغة و مشاركة فعاليات المجتمع المدني في تنفيذ السياسات اللغوية. فالإشكالية التي تتمحور عليها دراستنا هي: إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات اللغوية في الدول المغاربية؟ الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، المجتمع المدني، السياسات اللغوية.

Study Summary:

In this study, we examine the relationship between civil society and language policies in the Arab Maghreb countries, where civil society is the cornerstone of democratization and activating political participation through associations and its various activities. In the Arab Maghreb, civil society activity varies from country to country, which reflect the solid options.

The main objective of this study is to try to highlight the role that civil society plays in shaping and activating linguistic policies in Maghreb countries through activities that promote language development and the participation of civil society actors in the implementation of language policies. The problem with our study is based is : to what extent does civil society contribute to the formulation and implementation of language policies in the Maghreb ?.

Keywords:Maghreb, civil society, language policy.

مقدمة:

تعتبر السياسة اللغوية عنصرا هاما من عناصر صنع السياسات العامة للدولة لأنها المحدد لتوجهات الدولة و المجتمع فيما يخص اللغة أو اللغات التي يتبناها في التعاملات الرسمية والتعليمية، فاللغة هي أداة التواصل و التخاطب لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها تخاطبا أو كتابتا، فرسم السياسة اللغوية يجب أن يخضع للمعايير التي تراعي الجانب الهوياتي و التاريخي و يعبر عن مكونات المجتمع و حتى الجانب الاقتصادي الذي أصبح مهما في تحديد اللغة التي تساهم في تعزيز القدرات الاقتصادية.

و يعتبر المجتمع المدني من الفواعل المساهمة في رسم السياسات العامة لأنه يعبر عن توجهات المجتمع و يدافع عن مصالحه أمام الدولة بمختلف تجلياته من أحزاب و جمعيات ومنظمات، فمن خلالها يتم الدفاع عن اللغة التي تمثل المجتمع و يسعى إلى لعب دور في عملية رسم السياسية اللغوية. و يتباين دور المجتمع المدني من حيث الفعالية حسب درجة استقلاليته و مدى وجود الديمقراطية و المشاركة السياسية، ففي بلدان المغرب العربي نجد أن دور المجتمع المدني في رسم السياسات اللغوية محدود بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى نظرا لطبيعة الأنظمة الحاكمة التي تفتقد في غالبيتها للأسس الديمقراطية و الأطر القانونية التي تساعد المجتمع المدني للقيام بدوره و مساهمته في رسم هذه السياسات. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات اللغوية في الدول المغربية؟

المحور الأول: الاطار المفاهيمي للمجتمع المدني والسياسات اللغوية.

1- مفهوم المجتمع المدني:

لقد وردت العديد من التعاريف لمصطلح المجتمع المدني مما أدى إلى اختلاف الرؤى و التوجهات و كذا الأبعاد التي يشملها بسبب طبيعة الزاوية التي ينظر إليها كل مفكر و السياق الذي جاء فيه تعريف هذا المفهوم لأنه

عرف عدة تحولات من حقبة إلى أخرى، حيث ارتأينا أن نقسم هذه التعاريف إلى تعاريف المفكرين الغربيين و كذا تعاريف المفكرين العرب.

أ - المجتمع المدني في الفكر الغربي:

من أهم التعريفات التي تناولت المجتمع المدني في الفكر الغربي و ذات دلالة وظيفية نجد تعريف الفيلسوف الانجليزي "جون لوك" حيث عرفه بقوله: المجتمع المدني هو قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها. فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن المجتمع المدني حسب جون لوك يكون مستقل عن الدولة في إطار القانون الذي يحدد العلاقة بينه و بين الدولة كما يخضع هذا المجتمع للقواعد الديمقراطية حتي يكون منظما.¹

تعريف "لاري دياموند" عرفه على أنه حيز حياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي و الاستقلالية عن جهاز الدولة، و يخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة. في هذا التعريف ركز على الطبيعة الاجتماعية التي يتميز بها المجتمع المدني و استقلاليته عن سلطة الدولة وفق القانون الذي ينظم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة.²

ب- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي:

- تعريف "محمد مصباح": يتعلق المجتمع المدني بخليط من المؤسسات التي تشمل الاتحادات والنوادي و الجمعيات الخيرية و المنظمات الدينية و غير ذلك من المجموعات، و التي تتفاعل وتتواصل فيما بينها بروح من المدنية و التسامح، بحيث يكون هذا التفاعل غير ناجم فقط عن مصالحها الذاتية وإنما عن الصالح العام أيضا.³

- يعرفه "محمد عابد الجبري" أنه المجتمع الديمقراطي الذي تتوفر فيه حقوق المواطن والتعددية واستقلال القضاء.⁴ فالمجتمع المدني مرتبط بفكرة الديمقراطية التي يجب أن تكون حتي يتمكن المواطن من ممارسة حقوقه و يتفاعل في المجتمع من خلال المؤسسات التي تأطره والتي بواسطتها يعبر أن آرائه ومصالحه. و عموما يمكن تعريف المجتمع المدني على أنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم و معايير الاحترام و التراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع و الاختلاف، فالمجتمع المدني يتكون من عناصر أساسية تتمثل في:

- أن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.

- يتكون المجتمع المدني من مجموعة من التنظيمات و الروابط في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية و الدينية و التعليمية و الاتحادات المهنية و النقابات العمالية والأحزاب السياسية.
- أنه مجتمع الاختلاف و التنوع و الالتزام بإرادة الاختلاف داخل و بين قطاعاته المختلفة بالوسائل السلمية المتحضرة، و هو مجتمع يركز على قيم الاحترام و التعاون و التسامح.⁵
- أدوار المجتمع المدني:
- حماية حقوق المواطنين و تسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة.
- يشكل المجتمع المدني قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية وتنظمهم في جماعات قوية تستطيع التأثير في السياسات العامة.
- توفير الفرص و الخدمات للمواطنين و تنمية قدراتهم و مستوى معيشتهم و ذلك بمراقبة البيئة، حضر الممنوعات، و تنمية الموارد البشرية.
- المساعدة على تدفق المعلومات.⁶

2- السياسات اللغوية:

أ-تعريف اللغة:

لقد عرف المجتمع الإنساني اللغة منذ القدم، فاللغة ظاهرة تميز الإنسان عن الكائنات الأخرى، واختص بها فأتاحت له أن يكون المجتمع و أن يقيم الحضارة، فاللغة قديمة قدم الانسان، لكن كتابتها ظاهرة حديثة نسبيا، فهناك شعوب لم تدون لغتها إلا حديثا. و قد اختلف الباحثون منذ القدم في تقديم تعريف دقيق ومحدد لمفهوم اللغة. فقد عرفها اللغوي العربي " ابن جني" بعبارة: حد اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، فهذا التعريف يوضح الطبيعة الصوتية للغة و يؤكد أن اللغة أصوات.⁷

أما في التعريفات الحديثة نجد تعريف "فرديناند دوسوسير" فعرف اللغة على أنها نظام من الدلائل يعبر عما للإنسان من أفكار.

- تعريف نعوم تشومسكي: اللغة هي ملكة فطرية عند التكلمين بلغة ما، لتكوين و فهم جمل نحوية⁸

إذن فاللغة هي منظومة مؤلفة من أصوات منطوقة أو مكتوبة مترابطة وفقا لقواعد بنائية معينة في سبيل تحقيق الاتصال الفكري و العاطفي بين الناس، فاللغة مرتبطة بالوجود الانساني، فهيدغر يعتبر الانسان غير موجود ما لم توجد اللغة فهي التي تشكل الانسان من حيث التعبير عن أفكاره و تسمح له بالتواصل مع غيره من البشر فبالغة تقدمت الأمم والشعوب.⁹

ب- تعريف السياسات اللغوية:

إن مصطلح السياسات اللغوية مركب من كلمتي اللغة و السياسة، فهو ترجمة للمصطلح الفرنسي politique linguistique و الإنجليزي language policy. فكما عرفها " لويس جان كالفي " فإن السياسة اللغوية حسبها هي جملة الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقات بين اللغة و الحياة الاجتماعية و بالتحديد بين اللغة و الحياة في الوطن.¹⁰ فمن خلال هذا التعريف نستنتج أن السياسة اللغوية متعلقة بالخيارات التي تتخذها الدولة لتنظيم العلاقات في المجتمع بإرساء اللغة و تحديد علاقتها بالحياة في المجتمع وفق خيار يستند إلى الواقع الاجتماعي لهذا البلد.

- تعريف براتور: عرف السياسات اللغوية على أنها عملية اتخاذ القرارات في مجال التعليم واستعمال اللغة و كذا صياغة القرارات اللغوية من طرف السلطات المختصة لتوجيه الأطراف الأخرى المهمة.¹¹
- تعريف لابورت: السياسة اللغوية حسبها هي الإطار القانوني التهيئة اللغوية كمجموعة الأعمال التي تهدف إلى ضبط و ضمان منزلة ما للغة أو عدة لغات.

أما على القاسمي فقد قدم تعريفا أكثر دقة وأشار لمن يقوم بالسياسة اللغوية فعرفها على أنها نشاط تضطلع به الدولة و تنتج عنه خطة تصادق عليها مجالسها التشريعية و يتم بموجبها ترتيب المشهد اللساني في البلاد. فالسياسة اللغوية تعرف بتلك الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة لمراقبة الوضع اللغوي والتحكم في مساره و ضبط إيقاعه، و أشهر هذه الإجراءات و أقواها هو سن المواد الدستورية والتشريعية المتعلقة بالحالة اللغوية للمجتمع، التي هي بمثابة الموجة لحركة التخطيط اللغوي في البلاد و ما يقتضيه من رسم و تنفيذ يسعى لإحداث تغيير في علاقتها بالمجتمع.¹²

- آليات رسم السياسة اللغوية: لرسم السياسة اللغوية هناك ثلاث مراحل يجب اتباعها وهي:

1- وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية و المراد منه التدخل في تسييرها و وصفها وصفا علميا دقيقا حتي تتحقق كفاية الوصف و التحليل، و لا يكون ذلك إلا بجرد المشاكل المطروحة وتحليلها تحليلًا لساني اجتماعي.

2- تحديد الأهداف الكبرى و المرحلية و التوجهات العامة، و لا يتحقق ذلك إلا بمعرفة النتائج المراد الوصول إليها، فهنا نجد كالفي حاول أن يستفيد من تجارب لغوية معاصرة في مجال السياسة اللغوية ليوسع من أهداف السياسة اللغوية و المشكلات التي تسعى لحلها.

3- وضع الاستراتيجيات و تحديد الوسائل التي تمكن من اجرائها و تكفل تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسة اللغوية.¹³

المحور الثاني: واقع المجتمع المدني والسياسات اللغوية في المغرب العربي.

1- المجتمع المدني في المغرب العربي:

يلاحظ أن المجتمع المدني بالدول المغاربية بجميع فئاته و جمعياته لا يلعب الدور المنوط به والنشط، وذلك لاعتماده على النظام السياسي في كل دولة من دول المغرب العربي في تحركاته، حيث يعتمد على تمويل الدولة و بالتالي عليه أن يجسد طموحاتها¹⁴، فموقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد و إما بعدم الثقة، فالدولة تسمح قانونا بالتجمعات والتنظيمات المدنية و لكن في الواقع تضع من القيود القانونية و الادارية ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات و المؤسسات أو حلها أو تحديد مجال حريتها مما يؤثر في فعالية تنظيمات المجتمع المدني و تجعل المشاركة فيها محدودة¹⁵، فلا تزال العديد من مؤسسات المجتمع المدني تسعى لإثبات نفسها في الواقع و العمل على نحو مستقل، كما أنها تشكو من ضعف تقني جعلها لا تتمتع بالحد الأدنى من الخبرة في مجال بناء الكفاءات الجديدة القادرة على تفعيل دورها في رسم السياسات العامة و السياسات اللغوية¹⁶،

- ففي الجزائر عمل النظام على تغييب المجتمع المدني و الحيلولة دون ظهوره و تعويضه بجمعيات تدور في فلك السلطة مقابل امتيازات مادية معينة فلم يكن بالإمكان ظهور قوة منافسة للسلطة رغم التعددية السياسية بعد دستور 23 فيفري 1989 لأن خصوصيات النظام السياسي الجزائري تجعله غير قادر على قبول أي منافسة أو تهديد من أي تشكيلة سياسية أخرى.

- في المغرب يعتبر ظهور المجتمع المدني أحد أهم التحولات الأساسية التي عرفها المجتمع المدني المغاربي في السنين الأخيرة، بحيث أصبح مفهوم دولة الحق و القانون دلالة أكثر وضوحا وتجسيدا و أصبح المسؤولون في أجهزة الدولة بالإضافة إلى مختلف الفعاليات الثقافية والسياسية في البلاد يتكلمون عن ضرورة التمسك بالطابع القانوني للدولة.

- أما في تونس و هي أكثر الأقطار العربية جمعيات غير حكومية حيث وصل عددها عام 1988 إلى 6 آلاف جمعية و قد ازداد هذا الرقم في السنوات الأخيرة و تاريخيا استطاعت النقابة التونسية باستقلالها و حرية مبادرتها الوصول في بعض الأحيان إلى درجات التأثير السياسي في الحزب الدستوري الجديد و بعد الثورة كان لتكتل النقابات التونسية الدور الأساسي في قيادة المرحلة الانتقالية.

- في موريتانيا ما يلاحظ أن فاعلية المجتمع المدني انحصرت إلى جزء من آليات التعبئة والتنظيم التي يلجأ إليها النظام لتبرير البنية السياسية و الديمقراطية الهشة.

- أما في ليبيا فإن المجتمع لم يتخلص من الهياكل القبلية رغم الخطاب التحديثي المعلن بأن المجتمع المدني فيها فاقد لفاعليته التنظيمية، و لم يعد يؤدي أدواره التنظيمية المألوفة، وأصبح في الغالب مستوعب من الأجهزة البيروقراطية التنظيمية للدولة (اللجان و المؤتمرات الشعبية)، حيث تحول النصوص و التشريعات القائمة دون انبثاق تنظيمات المجتمع المدني الحديثة خصوصا مع الحرب الأهلية التي تعرفها ليبيا.¹⁷

2- السياسات اللغوية في المغرب العربي:

بعد مرحلة استقلال الدول المغاربية من الاحتلال الأجنبي و استعادة الدول سيادتها، وجدت نفسها مطالبة باجتثاث تركمة المستعمر الثقيلة و التي تمثلت في لغته و ثقافته، حيث تغلغت اللغة الفرنسية إلى الحياة اليومية فأصبحت لغة الحديث و لغة الصحف و الإعلام والمدارس و الجامعات و لغة الجهات الحكومية و غير الحكومية، إضافة إلى مشكل اللغات المحلية بين العربية و الأمازيغية و الدارجة والفصحى.¹⁸

لقد لخص الباحث لويس جون كالفي الوضع اللغوي ببلدان المغرب العربي و منه الجزائر، بوجود أربع لغات مستعملة بتفاوت الفصحى و الفرنسية و اللغة الأم التي تنقسم إلى لغة أمازيغية في بعض المناطق و لغة عامية قريبة إلى الفصحى في مناطق أخرى، و هو كلام نقل عن جيبيلير غرانغيوم في كتابه عن التعريب و السياسة اللغوية في بلدان المغرب حيث يقول: تستخدم في بلدان المغرب الحالي ثلاث لغات: العربية، الفرنسية و اللغة الأم أما الأوليتان فلغة الثقافة، و هما لغتان مكتوبتان، و تستخدم الفرنسية أيضا للمحادثة، غير أن اللغة الأم الحقيقية التي يستخدمها الناس دائما في خطابهم اليومي لهجة هي العربية أو البربرية و ليست هذه اللغة الأم إلا في حالات نادرة جدا لغة مكتوبة.¹⁹ هذا ما استدعى رسم سياسات لغوية تحدد التوجهات اللغوية و تزيل اللبس عن اللغة الرسمية التي تتبناها الدولة و ذلك للحفاظ على التمسك الهوياتي و اللغوي للمجتمع و الدولة.

- السياسة اللغوية في الجزائر:

إن الواقع اللغوي الجزائري يوضح أن درجة استعمال اللغات في الجزائر ليس متماثلا، حيث تهيمن العاميات الجزائرية على السوق الشفوية و تحقق تواصلًا بين المجموعات اللغوية المختلفة. أما العربية

الفصححة و اللغة الفرنسية فلا تستعملهما إلا طبقة المثقفين و في الأماكن الادارية، كما أن الأمازيغية لها تأدياتها المختلفة من منطقة لأخرى، و قد يوجد بينهما اخلافات واضحة (شاوية، قبايلية، مزابية، تارقية ...) فالسياسة اللغوية المتبعة في الجزائر تقرر في مختلف الدساتير أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الدولة و بعد التعديل الدستوري الأخير في 2016 أصبحت الأمازيغية لغة وطنية ورسمية تم ترسيمها مؤخرا بقرار من رئيس الجمهورية، و رغم هذا الطابع الرسمي للعربية والأمازيغية تبقى اللغة الفرنسية رغم أنها لغة أجنبية تسيطر على العديد من المجالات والتعاملات الرسمية و كذا التعليم العالي.

يمكن وصف السياسة اللغوية بالجزائر بأنها ضعيفة حيث أن دساتير الجزائر في بنودها حثت على أن العربية هي اللغة الرسمية إلى جانب الأمازيغية في التعديل الأخير للدستور، غير أن الواقع الاستعمالي للغة العربية في الجزائر محصور في الطبقة المتعلمة بالعربية دون سواها و هي نخبة تختص في العلوم الانسانية و محصورة في مهن معينة كالمحامات و التعليم و الامامة، بالمقابل نجد الفئة المتعلمة بالفرنسية هي النخبة المسيطرة على دواليب الحياة العامة في الجزائر و هو واقع يجعلنا نقرب وضوح أن السياسة اللغوية في الجزائر تعبر عن واقع أليم، فهي سياسة تعيق التنمية الفكرية و الاجتماعية والاقتصادية للفرد و المجتمع.²⁰

- السياسة اللغوية في المغرب:

إن المغرب لم ترسم سياسة لغوية واضحة لمواجهة مسألة الازدواجية و الثنائية اللغوية فالجهات الرسمية لم تولي العناية اللازمة للقضية اللغوية، و يمكن إيجاز المشهد اللغوي المغربي كما تبلور خلال عقود الاستقلال و تناولت على تديره الحكومات المختلفة في النقاط التالية:

- وضعية اجتماعية-لغوية متعددة حد التجاذب، حيث توجد العربية الفصحى إلى جانب الأمازيغيات والدواج و اللغات الأجنبية و لاسيما الفرنسية و الاسبانية.
- صورة المفارقة القائمة بين وضع اللغة العربية بوصفها لغة رسمية في البلاد وواقع ممارستها اليومية في المدرسة و المجتمع و الإدارة.
- إدراج الأمازيغية في الدستور المعدل سنة 2011 مع وجود الغموض في وضعها ضمن المنظومة التربوية مما يؤدي إلى تقلص دورها.
- استعمال واسع للفرنسية لاسيما في التداول الاقتصادي و الإداري و الملازمة مع انفتاح محدود على اللغات الأجنبية الأخرى.²¹

- السياسة اللغوية في تونس:

إن الواقع اللغوي في تونس لا يختلف عن معظم الدول المغاربية و ذلك بالتنوع والازدواجية اللغوية و ذلك باستعمال اللغة العربية الدارجة في التواصل مع وجود أقلية أمازيغية و العربية الفصحى كلغة رسمية، كما نجد اللغة الفرنسية تحتل وضعاً خاص بسبب الاستعمار حيث تجذرت هذه اللغة في المجتمع التونسي.²² فالسياسة اللغوية في تونس تعاني من ضعف بسبب تهميش العربية رغم أنها اللغة الرسمية حسب الدستور التونسي، مقابل هيمنة الفرنسية على مختلف التعاملات خصوصاً الإدارات والاقتصاد، السياحة والتعليم العالي، ورغم اتباع سياسة التعريب إلا أنها لم تكن ناجحة بسبب غياب الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة لإنجاح هذه السياسة بسبب سيطرة اللوبي الفرنكفوني الذي له نفوذ كبير في النظام السياسي التونسي.²³

المحور الثالث: مشاركة المجتمع المدني في رسم وتنفيذ السياسات اللغوية في البلدان المغاربية.

إن المجتمع المدني يلعب دوراً كبيراً في رسم السياسة اللغوية إذا توفرت فيه الشروط الضرورية لحرية عمله كالديمقراطية و حرية المشاركة و عدم التضييق على نشاطاته، فهو يساهم في الحفاظ على اللغة الأم عبر النشاطات المختلفة للجمعيات و التنظيمات و الأحزاب السياسية و يساهم في احياء اللغات واللهجات المنسية من خلال النضال في سبيل ترسيمها وادراجها في السياسة اللغوية عبر اقرارها في الدستور، فهذا الدور يزداد كلما تعلق الأمر بالدول المتقدمة و التي يكون فيها المجتمع المدني نشيط ومؤثر يلعب الدور المنوط به و يتقلص في دول العالم الثالث التي تفتقر للأسس الديمقراطية و يعاني فيها المجتمع المدني من التضييق. فدور المجتمع المدني في رسم السياسات اللغوية في المغرب العربي يمكن القول بأنه محدوداً نظراً أولاً لقصور السياسات اللغوية المتبعة و ثانياً لضعف المجتمع المدني في التأثير على الأنظمة السياسية و صنع السياسات العامة، غير أن ذلك لا يمنع من وجود نشاط و بعض المساهمة في ذلك خصوصاً في الجزائر و المغرب من خلال دور الجمعيات في سياسة التعريب و ترقية اللغة الأمازيغية لتصبح لغة رسمية و تدرج ضمن السياسة اللغوية.

- ففي الجزائر دور المجتمع المدني في السياسة اللغوية نجده يجتنب الخوض في القضايا اللغوية لما للمسألة

اللغوية من مضايقات تسمع في واقعنا اليومي خاصة أنه يعول على السلطة التي لها القرار في هذا الأمر، فالمجتمع المدني مازال ضعيف بحيث لا يستطيع فرض مواقفه على السلطة فليس بإمكانه أن يكون قوة ضغط حيث أنه لا يمكن أن يعقد اجتماعاته إلا بتراخيص واجراءات صارمة.

فبالنسبة لوضعنا في الجزائر نجد نسيجاً جمعويًا يشمل على أكثر من 75 ألف جمعية تتوزع على المستويين الوطني والولائي وإذا دققنا توجهات تلك الجمعيات فنجد الجمعيات ذات الطابع الثقافي قليلة وتشكل ما نسبته 2 % و من هذه الجمعيات التي تولى أهمية للجانب اللغوي نذكر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية، الكشافة الإسلامية ... فهذه الجمعيات تولي اهتماماً بالجوانب اللغوية والحفاظ على الهوية والذاتية والدفاع عن الخصوصية اللغوية للمجتمع الجزائري والاعتزاز باللغة العربية وأن يكون لها موقع متقدم في الممارسات اللغوية.²⁴

و من أهم اسهامات المجتمع المدني في السياسة اللغوية في الجزائر نجد دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على اللغة العربية والحرص على تعليمها ونشر ثقافتها والدعوة للنهوض بها حتى تكون بيئة الأمة وحارسها الأمين، وهي المهمة التي كانت حاضرة في محطات تاريخية كثيرة. و من أهم اسهامات الجمعية في النهوض بالعربية و سياسة التعريب نذكر:

- انشاء مؤسسات التعليم و التثقيف، كبناء المساجد و المدارس الحرة و تأسيس النوادي والكشافة الاسلامية و بعض الهيئات و المنظمات الفنية و الخيرية.

- غرس الإعتزاز باللغة العربية في نفوس أبنائها و اعتبارها لغة دينهم.

- حث الهيئات و المؤسسات العامة و الخاصة على تعزيز استخدام اللغة العربية و جعلها الأساس في التعامل و التخاطب.

- العمل على تيسير تعليمها للناشئة و تعليمها لأهلها و لغير الناطقين بها.

- تنظيم المحاضرات و الندوات و حلقات البحث للنهوض باللغة العربية.

فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ساهمت في رسم السياسة اللغوية قبل و بعد الاستقلال من خلال الدفاع عن اللغة العربية و المساهمة في سياسة التعريب و تطوير اللغة العربية على المستوى الرسمي مع المجلس الأعلى للغة العربية.²⁵

❖ كما ساهم المجتمع المدني في رسم السياسة اللغوية من خلال الدور الذي لعبته الجمعيات والحركات والأحزاب السياسية فيما يخص اللغة الأمازيغية حيث خاض المجتمع المدني مسار طويل من الكفاح بدايتاً بالأكاديمية الأمازيغية التي تأسست سنة 1966 بباريس و التي لعبت دوراً كبيراً في الترويج للقضية الأمازيغية في ظل التهميش الذي عانته خلال هذه المرحلة، وبعد أحداث الربيع الأمازيغي 1980 إزداد نشاط المطالب بالأمازيغية تمخض عنه ميلاد الحركة الثقافية الأمازيغية سنة 1981 ومن أهم مطالبها الاعتراف بالعمق

الأمازيغي لشمال إفريقيا وكذا الاعتراف الدستوري بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية. وبعد الانفتاح و التعددية السياسية في الجزائر سنة 1989 ظهرت أحزاب سياسية تطالب باللغة و الهوية الأمازيغية كالتجمع من أجل الحرية و الديمقراطية و جبهة القوى الاشتراكية فبعد مقاطعة الدراسة سنة 1994 استجابت السلطة لبعض المطالب بتأسيس المحافظة السامية للأمازيغية سنة 1995 والسماح بتدريسها تدريجيا.²⁶

و بعد أحداث 2001 ازدادت المطالب الداعية لترسيم الأمازيغية و التي قادتها حركة العروش حيث تم إدراج الأمازيغية سنة 2002 في الدستور حسب المادة الثالثة مكرر أصبحت بموجبها لغة وطنية. و بعد التعديل الدستوري سنة 2016 في المادة الرابعة نصت على أن الأمازيغية لغة وطنية ورسمية. و في سنة 2017 و بعد موجة من الاحتجاجات المطالبة بترقية اللغة الأمازيغية و تعميم تدريسها عبر التراب الوطني، قام الرئيس بإصدار قرار. ترقيتها و تعميما على أن تقوم المحافظة السامية لترقية الأمازيغية بهذه المهمة و كذا إنشاء أكاديمية اللغة الأمازيغية للفصل في كيفية كتابتها.²⁷

فعبّر كل هذه المحطات ساهم المجتمع المدني في السياسة اللغوية عبر إيصال مطلب اللغة الأمازيغية بالإعتراف بها كلغة وطنية و رسمية يكرسها دستور الجمهورية.

أما في المغرب فمساهمة المجتمع المدني في رسم السياسة اللغوية تظهر من خلال القضية الأمازيغية و الدور الذي لعبته الجمعيات خصوصا بعد التسعينات أين تم التوقيع على ميثاق أغادير ومذكرة الحقوق الأمازيغية الموجهة إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بفيينا سنة 1993 وتوجيه رسالة إلى الأحزاب السياسية و الحكومة و البرلمان في نفس الوقت، فهذه الحركة أدت إلى تأسيس المجلس الوطني للتنسيق بين الجمعيات الأمازيغية بالمغرب سنة 1994، حيث ضم حوالي 32 جمعية مما يدل على الدور الفعال للجمعيات في الدفاع عن السياسة اللغوية في المغرب خصوصا المطالب الأمازيغية، حيث كان لهذا المجلس دور كبير في تفعيل العمل الأمازيغي المشترك و رفع مطالب إعادة الاعتبار للهوية و الثقافة الأمازيغية. و بعد الانشقاقات التي عرفها المجلس برزت الحركة الثقافية الأمازيغية والتي ساهمت بشكل فعال في سيرورة القضية اللغوية الأمازيغية.²⁸

و يعتبر تطور علاقة الدولة مع الحركة الثقافية الأمازيغية نموذجا يحتذى به، فهي حركة يمتد عمرها عقودا من الزمن، سعت من خلالها إلى الاعتراف بالهوية الأمازيغية و إلى تمثيل اللغة و الثقافة الأمازيغيتين في الحياة المغربية العامة، و قد شكلت هذه الحركة تحديا للهوية القومية العربية التي أعلنتها المؤسسة الملكية، و تهديدا لشرعية الملك و الاستقرار الداخلي في عهد الملك الحسن الثاني أين قامت

استراتيجية الحكومة في التصدي لهذه الحركة أحيانا على القمع العلني أو تقديم الحد الأدنى من التنازلات، لكن في عهد محمد السادس شهدت الحركة الأمازيغية تحولا ايجابيا مهما، فبدلا من تقليص أهمية الثقافة و الهوية والتراث الأمازيغي أمام الهوية القومية العربية قام الملك باحتضان التنوع الثقافي في بلاده وأكد علانيا على الجذور الأمازيغية للأمة المغربية إلى جانب هذا الاعتراف الرسمي قام بفتح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية و هو معهد وطني يعنى بنشر اللغة الأمازيغية و ضمان وجودها في التعليم الوطني ووسائل الإعلام الحكومية.²⁹ فمن هنا يظهر الدور الذي لعبه المجتمع المدني في المغرب في رسم و تنفيذ السياسة اللغوية عن طريق مساهمة الجمعيات كالحركة الثقافية الأمازيغية في هذه السياسة من خلال الوصول إلى جعل الأمازيغية كلغة رسمية مدسرة في الدستور المغربي.

الخاتمة:

و ختاماً يمكننا القول أن السياسات اللغوية في المغرب العربي يمكن وصفها بالقاصرة نظرا للتراجع الذي تعرفه اللغة الأم و هي العربية و الأمازيغية مقارنة بالفرنسية التي هي لغة أجنبية، فالسياسة اللغوية تهدف إلى الحفاظ على الاستقرار اللغوي و رسم المعالم اللغوية و التوجهات اللغوية التي تعبر عن هوية المجتمع اللغوية فمساهمة المجتمع المدني في رسم و تنفيذ هذه السياسة تبقى ناقصة بسبب ضعف المجتمع المدني نظرا للقيود المفروضة عليه، و رغم تلك الصعوبات و المعوقات استطاع أن يسهم و لو بشكل متفاوت في رسم السياسة اللغوية عبر مختلف الجمعيات و الأحزاب الناشطة في المجال اللغوي. فيجب على دول المنطقة منح المجتمع المدني الحرية و خلق فضاء يسمح له بالقيام بأدواره خصوصا أن السياسة اللغوية هي قضية لا تخص فقط الدولة و إنما حتى المجتمع يمثل دورا كبيرا فيها فمن خلال المجتمع المدني يمكن الحفاظ على اللغات الوطنية و تطويرها في مواجهة التغلغل اللغوي الذي يهدف إلى احتواء هذه اللغات مثلما حدث في الفترة الاستعمارية.

قائمة المراجع:

- الكتب:

- أحمد شكر، الصبيحي. مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- البريدي، عبد الله . اللغة هوية ناطقة. الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، 2007.

- الصوراني، غازي. تطور مفهوم المجتمع المدني و أزمة المجتمع المدني العربي. غزة، فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، 2004.
- بشارة، عزمي،. المجتمع المدني دراسة نقدية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2، 2012.
- بلعيد، صالح. "الجمعيات المدنية و دورها في تعزيز الانتماء اللغوي"، المجلس الأعلى للغة العربية، في المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية العمل الجوّاري في ترقية استعمال اللغة العربية. الجزائر: منشورات المجلس، 2010.
- حجازي، محمود فهمي. مدخل إلى علم اللغة. القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، ب.س.ن.
- حاجي، الصديق. "مشروع البعد اللغوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أبعاده و تمثلاته في ظل المعطيات الجديدة"، في المجلس الأعلى للغة العربية، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على اللغة العربية وأثره في الهوية اللغوية. الجزائر: منشورات المجلس، الجزء الثاني، 2016.
- سعدي، محمد. "سوسيولوجية المجتمع المدني، دوره في التخطيط الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي". فيلادلفيا الثقافية، (ب.س.ن).
- قوي، بوحنية. المجتمع المدني المغربي و رهانات الإصلاح. عمان، الاردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.
- لويس جان، كالفي، ترجمة: حسن حمزة، حرب اللغات و السياسات اللغوية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- المجلات والمقالات**
- الذواوي، محمود. "نجاح ثورة تونس أو فشلها في ميزان علم الاجتماع الثقافي؟، سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (يونيو 2011).
- السوافي، وليد محمد. "اللغة و الهوية و الانتماء"، مجلة دواة، سوريا، (2009).
- الهويل، باديس و حسيني، نور الهدى. مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر و انعكاساته على تعليمية اللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (ب.س.ن).
- بن نجي، أيمن الطيب. "التخطيط و السياسة اللغوية وأبرز عوائقهما في الوطن العربي"، معهد الدوحة للدراسات.
- تريكي، مبارك. السياسة اللغوية في الجزائر و التنمية البشرية، جامعة الجزائر.

- دربال، بلال. "السياسة اللغوية المفهوم والآلية"، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، الجزائر، (2011).
- زياتي، صالح. "تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، (ديسمبر 2007).
- سلوم، محمد. "المجتمع المدني وتشكيل السياسات العامة استراتيجيات من المغرب و مصر"، مركز بحوث التنمية الدولية، (يوليو 2017).
- فؤاد بوعلي، "النقاش اللغوي و التعديل الدستوري في المغرب"، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، (يناير 2012).
- لعجال، أعجال محمد لمين. "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوزه ذلك"، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص. 24.
- مفتاح، عبد الجليل. "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد الخامس.
- وشنان، أمال. "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية و ترشيد الحكم في ظل الانتفاضات العربية- دراسة حالة المغرب العربي"، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 5، (مارس 2016).
- المذكرات والأنترنت:
- الصيفي، هدى. علاقة السياسات اللغوية بالتخطيط اللغوي دراسة حالة الوطن العربي، شهادة ماجستير في اللغة العربية و آدابها (جامعة قطر، قسم اللغة العربية، 2005).
- بن يحيى، سامية. الأمازيغية في الجزائر إيديولوجية أم هوية، المركز الديمقراطي العربي، على موقع: <http://democraticac.de/?p=51177> ، شوهده يوم: 2018/03/20.
- المساوي، محمد. "لحركة الأمازيغية: النشأة والمسار"، مجلة تافسوت، العدد الأول، (ربيع 2007)، على موقع: http://www.amazighworld.org/arabic/history/index_show.php?id=1356، شوهده يوم: 2018/03/18.
- الفرنسية:
- Boughnim, Amel. "la situation linguistique en tunisie quel évolution après la révolution", PLIDAM, INALCO, Paris,(2015).

- Benbachir, Nazih. La politique linguistique post-indépendance en Algérie", *révue*

Elmawrouth, n³, université Ibn Badis Mostaganem, (2014).

- Ouedraogo, Mathieu. planification et politiques linguistiques dans certains pays sélectionnés d'Afrique de l'ouest, IIRCA , Addis Abeba ,(2000).

¹ - محمد سعيدي، "سوسيولوجية المجتمع المدني، دوره في التخطيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي"، فيلادلفيا الثقافية، (ب.س.ن)، ص. 40.

² - صالح زباني، "تشكل المجتمع المدني و آفاق الحركة الجمعوية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، (ديسمبر 2007)، ص. 90.

³ - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط2، 2012)، ص. 40.

⁴ - غازي الصوراني، تطور مفهوم المجتمع المدني و أزمة المجتمع المدني العربي (غزة، فلسطين: مركز دراسات الغد العربي، 2004)، ص. 22.

⁵ - بوحنية قوي، المجتمع المدني المغربي و رهانات الإصلاح (عمان، الاردن: دار الراية للنشر و التوزيع، 2015)، ص 20-21.

⁶ - بوحنية قوي، مرجع سابق، ص. 19.

⁷ - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة (القاهرة: دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، ب.س.ن)، ص 9.

⁸ - عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2007)، ص. 19.

⁹ - وليد محمد السوافي، "اللغة و الهوية و الانتماء"، مجلة دواة، سوريا، (2009)، ص ص 54-55.

¹⁰ - لويس جان كالفي، ترجمة: حسن حمزة، حرب اللغات و السياسات اللغوية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 221.

¹¹ - Mathieu Ouedraogo, planification et politiques linguistiques dans certains pays sélectionnés d'Afrique de l'ouest, IIRCA , Addis Abeba ,(2000), p.14.

¹² - هدى الصبيحي، علاقة السياسات اللغوية بالتخطيط اللغوي دراسة حالة الوطن العربي، شهادة ماجستير في اللغة العربية وآدابها (جامعة قطر، قسم اللغة العربية، 2005)، ص ص 19-21.

¹³ - بلال دريال، "السياسة اللغوية المفهوم و الآلية"، مجلة المخبر، جامعة بسكرة، الجزائر، (2011)، ص ص 329-332.

¹⁴ - لعجال أعجال محمد لمين، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغربي و سبل تجاوزه ذلك"، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص. 24.

- ¹⁵- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص. 182.
- ¹⁶- أمال وشنان، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية السياسية و ترشيد الحكم في ظل الانتفاضات العربية- دراسة حالة المغرب العربي"، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 5، (5 مارس 2016)، ص. 82.
- ¹⁷- عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص. 13، 14.
- ¹⁸- أيمن الطيب بن نجي، "التخطيط و السياسة اللغوية وأبرز عوائقهما في الوطن العربي"، معهد الدوحة للدراسات، ص. 308.
- ¹⁹- باديس الهويل و نور الهدى حسيني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر و انعكاساته على تعليمية اللغة العربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (ب.س.ن)، ص. 113، 114.
- ²⁰- مبارك تريكي، السياسة اللغوية في الجزائر و التنمية البشرية، جامعة الجزائر، ص. 27-31.
- ²¹- فؤاد بوعلي، "النقاش اللغوي و التعديل الدستوري في المغرب"، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، (يناير 2012)، ص. 7، 8.
- ²²- Amel Boughnim, "la situation linguistique en tunisie quel évolution après la révolution" (PLIDAM, INALCO, Paris, 2015), p. 113.
- ²³- محمود الذواودي، "نجاح ثورة تونس أو فشلها في ميزان علم الاجتماع الثقافي؟، سيادة اللغة العربية أين هي في مسار الثورة التونسية"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، (يونيو 2011)، ص. 10-14.
- ²⁴- صالح بلعيد، "الجمعيات المدنية و دورها في تعزيز الانتماء اللغوي"، المجلس الأعلى للغة العربية، في المجلس الأعلى للغة العربية، أهمية العمل الجوّاري في ترقية استعمال اللغة العربية (الجزائر: منشورات المجلس، 2010)، ص. 35.
- ²⁵- حاجي الصديق، "مشروع البعد اللغوي عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين أبعاده و تمثلاته في ظلال المعطيات الجديدة"، في المجلس الأعلى للغة العربية، دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على اللغة العربية وأثره في الهوية اللغوية (الجزائر: منشورات المجلس، الجزء الثاني، 2016)، ص. 41-51.
- ²⁶- سامية بن يحيى، الأمازيغية في الجزائر إيديولوجية أم هوية، المركز الديمقراطي العربي، على موقع: <http://democraticac.de/?p=51177>، شوهذ يوم: 2018/03/20.
- ²⁷- Benbachir Naziha, "La politique linguistique post-indépendance en Algérie" (révue Elmagrouth, n°3, université Ibn Badis Mostaganem, (2014), p p. 18-22.
- ²⁸- محمد المساوي، "حركة الأمازيغية: النشأة والمسار"، مجلة تافسوت، العدد الأول، (ربيع 2007)، على موقع: http://www.amazighworld.org/arabic/history/index_show.php?id=1356، شوهذ يوم: 2018/03/18.
- ²⁹- محمد سلوم، "المجتمع المدني و تشكيل السياسات العامة استراتيجيات من المغرب و مصر"، مركز بحوث التنمية الدولية، (يوليو 2017)، ص. 9، 10.